

خلال مؤتمر في البيرة نظمه مركزا "شمس" و"جنيف"

الضميري: العاملون في الأجهزة الأمنية الأكثر تعليماً قياساً بالدول المحيطة تأكيد أهمية النأي بالأمن عن المحاصصة بين الفصائل السياسية

كتب حسام عزالدين:

ذكر اللواء عدنان الضميري، المفوض السياسي العام والناطق الرسمي باسم المؤسسة الأمنية، أن العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية يتمتعون بمستوى علمي يفوق كثيراً من الدول المحيطة، ومن ضمنها إسرائيل.

وأوضح الضميري الذي كان يتحدث، أمس، خلال مؤتمر نظمه مركز حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) ومركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة أن عدد العاملين في الأجهزة الأمنية منذ العام ١٩٩٤ ولغاية الآن بلغ ٦٤٣٠٠ في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء الذين قامت حركة "حماس" بتعيينهم عقب سيطرتها على قطاع غزة، حيث يقدر مراقبون عدد الذين جندتهم حركة حماس عقب سيطرتها على قطاع غزة بحوالي ٢٥ ألفاً يشكلون جهاز الأمن الداخلي.

ومن ضمن هؤلاء ٢٩ رجل أمن يحملون شهادة الدكتوراة، و١٩٢٠ يحملون شهادة الماجستير، و٩٩٤٤ يحملون شهادة البكالوريوس، و٢٣٧٤ يحملون شهادة الدبلوم، إضافة إلى أن ١٧٣٤٥ منهم يحملون شهادة الثانوية العامة، يعملون وفق قانون الخدمة الأمنية المقر في العام ٢٠٠٥.

وقال الضميري "أتحدى إن كان هناك دول في المحيط في هذا المستوى التعليمي، ولديها هذه النسبة من المتعلمين في الأجهزة الأمنية التي تبلغ ٥٠٪ من العدد الكلي للعاملين في الأجهزة.

وتناولت أعمال المؤتمر الذي عقد في فندق "بيست ايسترن" بالبيرة، أمس، بحضور عدد هائل من المهتمين والعاملين في الأجهزة الأمنية، موضوع "سيادة القانون وتحديات السلم الأهلي الفلسطيني".

الأمن لا يقبل المحاصصة

وتحدث اللواء توفيق الطيراوي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس مجلس أمناء الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، عن مراكز وفلسفة القطاع الأمني الفلسطيني فيما يخص السلم الأهلي، مشيراً إلى أن المشكلة التي قد يواجهها الأمن الفلسطيني تتمثل في تحويله إلى محاصصة بين الفصائل السياسية.

وقال الطيراوي "كل شيء يمكن أن يكون معكم".
To remove this notice, visit:
http://www.pdf-editor.com/



المشاركون في المؤتمر.

(عدسة: "وفا")

عن عمل الأجهزة الأمنية كان سبباً للأداء الخاطئ أيضاً، وإن استلام الأجهزة من قبل مناضلين وليست مهنيين أدى إلى غياب الفهم للعلاقة ما بين المناضل ورجل الأمن. وتناول العيسة الفترة التاريخية التي مرت بها الأجهزة الأمنية منذ تشكلها مروراً بالانتفاضة الثانية وصولاً إلى المرحلة الحالية التي قال إنها تشهد مرحلة دراسة الأخطاء وبناء أجهزة أمنية تعمل باحتراف مهني، إلا أنه أوضح أن أحداث غزة وسيطرة "حماس" على القطاع أعادتنا للمربع الأول.

وتحدث خلال أعمال المؤتمر، أستاذ القانون في جامعة القدس إبراهيم شعبان، الذي أوضح أن الضمانات القانونية لحقوق الإنسان المدنية لا يمكن تثبيتها إلا بقانون، في إطار العلاقة الطبيعية التي تقوم في المجتمعات من خلال الصراع الأبدي ما بين الحق والقوة.

من جهته، قال مدير مؤسسة الحق شعوان جبارين أن المشكلة الرئيسية المتعلقة بالأمن لا تتمثل في الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية، وإنما تتمثل الإشكالية في المستوى السياسي، الذي يعتبر قائداً لهذه الأجهزة.

وتساءل شعوان "هل هناك محاسبة لمن يرتكب أخطاء في حق المواطنين، هناك غياب شبه تام للمحاسبة".

وأشار شعوان إلى أن مؤسسة الحق رصدت عقب شهر آذار الماضي توجهاً جديداً وجاداً فيما يتعلق بتعامل الأمن مع كرامة الإنسان، موضحاً أن مؤسسات قامت مؤخراً بزيارة إلى مقرات أجهزة أمنية والتقت مع معتقلين وتحديث معهم بعيداً عن رقابة الضباط الأمنيين.

كان المستوى الأمني أم السياسي، حيث أوضح اللواء الضميري أن العقيدة الأمنية ليست من مسؤولية المستوى الأمني بقدر ما هي من مسؤولية المستوى السياسي، موضحاً أن المستوى الأمني يقوم بترجمة ما يصوغه المستوى السياسي من ملامح لهذه العقيدة. من جانبه، تطرق الطيراوي، الذي أشار إلى تحويل الأكاديمية الأمنية في أريحا إلى جامعة الاستقلال الأمنية، متخصصة فقط بالدراسات الأمنية، إلى أن العقيدة الأمنية موجودة "لكنها غير مكتوبة".

وقال إن المؤسسة الأمنية الفلسطينية أخذت في التطور نحو الأمام، رغم كافة المعوقات. وتحدث الطيراوي عن علاقة الاقتصاد بالأمن، موضحاً أن الاقتصاد الفلسطيني يمر في حالة تحدد آلية عمل المؤسسة الأمنية، إضافة إلى الأوضاع السياسية وبقاء الاحتلال الذي يحول دون التحرر الاقتصادي والأمني.

وتناول شوقي العيسة مدير مركز إنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان الحقوق والحريات العامة والفردية في القطاع الأمني الفلسطيني، الذي أشار إلى بدايات تشكل الأجهزة الأمنية الفلسطينية من مناضلين وليس مهنيين، وقال "هذا أدى إلى أداء خاطئ".

وأشار العيسة إلى أن غياب الرقابة

وأشار الأحمدي إلى أنه "لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة وبناء مؤسساتي دون الأخذ بعين الاعتبار بسط الأمن وتوفير متطلباته الأساسية، بحيث تتم حماية مصالحنا داخلياً وخارجياً، والحد من التهديدات المحدقة بنا".

وقال "بهذا المعنى يمثل الأمن احتياجاً وطنياً فلسطينياً، ويحظى بالاعتناء والاهتمام من قبل السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، إن الإرادة الفلسطينية، والإدراك العميق لأهمية الأمن لدى القيادة، واستيعاب دروس وتجربة الفترة الماضية، ساهمت في إعادة بناء الأجهزة الأمنية، التي حققت تقدماً سريعاً وكبيراً على مستوى الأداء والسلوك، بعد أن وصلت الحالة الأمنية لدرجة عالية من الفوضى، باتت تشكل فيه تهديداً للأمن الوطني، والنسيج الداخلي. فلا يمكن لنا كفلسطينيين أن نتحدث عن الأمن الوطني دون معرفة الظروف العالمية والإقليمية المحيطة، والاطلاع على التهديدات والتحديات، وكيفية تعامل الأطراف القائمة على تنفيذ السياسة الأمنية مع تلك الظروف".

العقيدة الأمنية .. من يصوغها؟

وتناول المتحدثون في أعمال المؤتمر، قضية العقيدة الأمنية ومن المسؤول عن صياغتها، إن

بسم الله الرحمن الرحيم
السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة الحكم المحلي
مجلس قروي عين سينيا
اعلان مناقصة
يعلن مجلس قروي عين سينيا عن طرح عطاء لشراء (4) وحدات تكييف
2طن كل وحدة (كونديشنر) وذلك لتزويدها في المجلس القروي

بلدية الخليل

كهرباء الخليل

HEBRON ELECTRIC

إعلان إعادة طرح عطاء

تعلم كهرباء الخليل عن إعادة طرح العطاء التالي
رقم العطاء: 2011/09
الموضوع: توريد وحدة فلترة
ثمن نسخة العطاء: (150) شيكل غير
فعل المعنيين التوجه إلى مقر كهرباء الخليل -
ساعات الدوام الرسمي.

تسلم العروض في موعد أقصاه الساعة الثانية
وحدة العطاءات والتوريدات في كهرباء الخليل و
- كهرباء الخليل غير مقيدة بأقل الأسعار ولها
- على المتقدم لطلب الشراء إرفاق كفالة دخول
- إرفاق سيرة ذاتية للشركة.
- أjour الإعلان على من يرسو عليه العطاء.
للمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على:
هاتف رقم: 02-2292820 أو فاكس: 02-2821